

خليل شاهين*

مأزق تفاوضي يفتح الأبواب أمام

سيناريوهات خطيرة

يتفق الفلسطينيون على أن سنة ٢٠١٤ ستكون صعبة، وربما الأكثر خطورة، أياً يكن السيناريو الذي ستؤول إليه المفاوضات الثنائية التي انطلقت في ٢٩ تموز / يوليو ٢٠١٣، ويستوي في ذلك، كل من مؤيدي المفاوضات ومعارضيهما، بما في ذلك الوفد المفاوض نفسه. لقد اتُخذ القرار الفلسطيني باستئناف المفاوضات من دون الحصول على التزام إسرائيلي، أو حتى أميركي، بخطوط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ كأساس لبحث قضية الحدود، ووقف الاستيطان، بل من دون اتفاق حتى على أجندة المفاوضات، تحت وطأة الخشية من تحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية إفشال جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري. غير أن جلسات التفاوض التي عُقدت حتى نهاية سنة ٢٠١٣، زادت في هذه المخاوف إلى الحد الذي يثير التساؤل عن المفاضلة بين ثمن "جنة" الاتهام بالمسؤولية عن إفشال الجهود الأميركية، و"نار" استمرار التفاوض في ظلال إجراءات تعميق الاحتلال والاستيطان، والقلق جزاء تدخل أميركي بطرح أفكار بشأن تسوية انتقالية تعيد إنتاج "أوسلو"، لكن بشروط أشد سوءاً.

واللافت أن الجانب الفلسطيني الذي كان قد طالب بتدخل الإدارة الأميركية في المفاوضات، واحتج على ممانعة الحكومة الإسرائيلية لمشاركة المبعوث الأميركي مارتن إنديك في جلسات التفاوض، بات الأكثر قلقاً إزاء تبعات مثل هذا التدخل. ولخص عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عضو الوفد المفاوض المستقل محمد اشتية، المأزق الذي وصل إليه خيار التفاوض الثنائي، في سياق شرحه أسباب استقالته إلى جانب صائب عريقات بالقول إن "السبب الأول هو أنه لا يوجد شريك في إسرائيل يمكن التوصل معه إلى اتفاق سلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧". والسبب الثاني هو بقاء الاستراتيجية الإسرائيلية على الأرض كما هي من دون تغيير لجهة التوسع والاستيطان والقتل وهدم البيوت، غير أن السبب الأهم يكمن في قول اشتية إن إسرائيل تريد ضم الضفة ومنح الفلسطينيين سلطة على السكان، معتبراً أنه لا توجد فرصة للتوصل إلى أي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية بسبب أربع قضايا خلافية رئيسية هي: القدس، والللاجئون، والوجود العسكري الإسرائيلي، والدولة اليهودية" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٩/١٢/٢٠١٣).

* صحافي فلسطيني.

I - ثلاث فرضيات

وفي حديث السيناريوهات، يبدو الفلسطينيون منشغلين بالتفكير في اليوم التالي لانتهاء الفترة المحددة للمفاوضات الثنائية التي لا تزال وقائعها مفتوحة على إمكان تطور السيناريوهات التالية بصرف النظر عن العوامل والمتغيرات التي قد تدفع إلى ترجيح تحقق هذا السيناريو أو ذاك، وفق الفرضيات التالية:

أولاً: استمرار الوضع الراهن

لا يفترض هذا السيناريو حدوث تغيير جوهري في الوضع القائم، بمفاوضات حيناً، ومن دونها حيناً آخر، إذ تستمر المفاوضات الجارية حالياً حتى نهاية الفترة "الافتراضية" المحددة بتسعة أشهر، أي نيسان / أبريل ٢٠١٤. وسيؤدي هذا السيناريو إلى بقاء السلطة الفلسطينية من دون أي تغيير في شكلها ودورها ووظائفها، ويقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة، وعدم الانسحاب من المفاوضات طوال فترة الأشهر التسعة، مع إمكان تمديد هذه الفترة. وبحسب موقع "فلسطين اليوم" (٢٠١٣/١٢/٦)، فإن مصادر إسرائيلية ذكرت أن كيري طلب من إسرائيل والفلسطينيين تمديد المفاوضات ٩ أشهر إضافية من أجل منع انفجارها، أو انتظار استئناف جولة جديدة لاحقاً. وأكد الرئيس محمود عباس، خلال لقائه في رام الله في ١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، رئيس حزب العمل الإسرائيلي يتسحاق هيرتسوغ، التزام الجانب الفلسطيني بخيار المفاوضات وفق المدة الزمنية المتفق عليها (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٣/١٢/١)، كما قال في مقابلة صحافية مع وكالة "فرانس برس" أن القيادة الفلسطينية "ملتزمة بالمفاوضات حتى انتهاء مدتها مهما حصل على الأرض"، لافتاً إلى أن السلطة مستعدة للانتقال إلى المحافل الدولية حين انتهاء هذه المهلة (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٣/١١/٢٣).

وهناك أيضاً إمكان لتطور سيناريو آخر يهدف إلى إطالة أمد بقاء الوضع على حاله، ويتمثل فيما يطلق عليه بعض الإسرائيليين "سيناريو الخطوات الأحادية المنسقة"، أي تلك التي يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على القيام بها كل من طرفه، في مقابل خطوة يقدم عليها الجانب الآخر، مثل تنفيذ انسحابات إسرائيلية من مناطق "ب" أو "ج"، يقابلها توسيع فلسطيني لصلاحيات السلطة المدنية والأمنية في هذه المناطق، أو إعلان إسرائيلي بشأن تسهيلات اقتصادية يستفيد منها الجانب الفلسطيني، وهذا السيناريو لا يختلف من حيث الجوهر عن سيناريو استمرار الوضع القائم.

ثانياً: انهيار المفاوضات

يفتح سيناريو انهيار خيار المفاوضات الثنائية، كنتيجة للفشل في التوصل إلى أي اتفاق نهائي أو انتقالي، الباب أمام احتمالين سيكون لهما تأثير في الخيارات الفلسطينية اللاحقة، وهما:

١ - اعتماد خيارات فلسطينية جديدة تتضمن استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاومة ولف المصالحة الوطنية، وهذا من شأنه أن يقود إلى مجابهة فلسطينية - إسرائيلية يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلطة والفوضى والفلتان الأمني، أو قد تدفع نحو إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، لمصلحة إعادة إحياء وتفعيل دور المنظمة. وهذا احتمال تعزز فرصه المواقف الإسرائيلية المتعنتة واقترب الأفكار التي تطرحها الإدارة الأميركية من موقف الحكومة

الإسرائيلية بطريقة ربما تدفع الجانب الفلسطيني إلى التحول نحو خيارات جديدة بعيداً عن طاولة المفاوضات.

٢ - محاولة إسرائيل تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب من دون تنسيق مع الجانب الفلسطيني، واستناداً إلى فكرة ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة. وهناك أطراف إسرائيلية مشاركة في حكومة نتنياهو تطالب بوقف المفاوضات والشروع الفوري في خطوات إسرائيلية أحادية. فقد دعا زعيم "البيت اليهودي" ووزير الاقتصاد نفتالي بينت، في حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية في ٨/١٢/٢٠١٣، إلى ضم بعض المناطق في الضفة الغربية المحتلة، وقال: "أؤيد فكرة ضم المنطقة التي يعيش فيها ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن في مقابل ٧٠,٠٠٠ عربي فقط!" مضيفاً: "محمود عباس لا يسيطر على قطاع غزة، ولذلك لا يمكن اعتباره شريكاً في المفاوضات بكل ما للكلمة من معنى."

ثالثاً: تقدّم المفاوضات

يستند هذا السيناريو إلى إمكان تحقيق تقدّم في المفاوضات، في ضوء عدم رغبة مختلف الأطراف في استمرار الوضع القائم، وخطورة التداعيات المحتملة لوصول المفاوضات إلى طريق مسدود، وإمكان طرح كيري أفكاراً أميركية يجري التنسيق المسبق بشأنها مع أطراف دولية وعربية في ظل الميل نحو احتواء بعض أزمات المنطقة استناداً إلى ترتيبات إقليمية تحظى بتوافقات أميركية أوروبية - روسية - عربية، على غرار "نموذج جنيف" في حالتَي إيران وسورية. لكن المشكلة الأكبر تكمن في ماهية التقدم الذي يمكن إحرازه، بالترغيب أو التهيب، والذي يمكن تمريره لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويتزايد القلق لدى الجانب الفلسطيني بشكل خاص، جراء طرح حلول أميركية منسقة مع حكومة نتنياهو وتتبنى مواقفها بشأن التوصل إلى تسوية انتقالية تساهم في تعميق الاحتلال والاستيطان بدلاً من إنهاءهما.

ومن شأن سيناريو تقدّم المفاوضات، أن يجهض إمكانات التحول في اتجاه تبني استراتيجية وطنية بديلة، بما فيها المقاومة، والمقاومة، وتوظيف رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب.

II - مقايضة أميركية - إسرائيلية

وكان اشتية أكد أن الجانب الفلسطيني رفض عرضاً إسرائيلياً بالتوصل إلى حل انتقالي، بينما ذكرت مصادر فلسطينية (وفق جريدة "الحياة" اللندنية ١٣/١١/٢٠١٣)، أن الجانب الإسرائيلي يسعى للتوصل إلى اتفاق "أوسلو ٢" لتعذر التوصل إلى اتفاق نهائي في هذه المرحلة. لكن الجانب الفلسطيني رفض العرض الإسرائيلي الذي نص على إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، واقتراح بدلاً من ذلك التوصل إلى اتفاق نهائي، وتطبيقه عبر مراحل خلال ثلاثة أعوام، تبدأ بدولة ذات حدود مؤقتة على ٨٠٪ من مساحة الضفة، وصولاً إلى ١٠٠٪ مع تبادل أراضٍ بنسبة صغيرة لا تتجاوز ٢٪. كما تضمّن العرض الإسرائيلي استئجار غور الأردن (ثلث مساحة الضفة الغربية) لـ ٤٠ عاماً، وتجميع المستعمرات في عشر كتل استيطانية، تشمل جميع المستعمرات من دون استثناء، وإبقاء السيطرة الإسرائيلية على محطات الإنذار المبكر المقامة على جبال الضفة الغربية المرتفعة، مثل جبل عيبال في نابلس وجبال الخليل والسفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية وغيرها.

وسرعان ما بدأت تتضح معالم الأفكار التي تحضّر الولايات المتحدة ل طرحها، عبر تسريبات وتصريحات أميركية لم تلتزم بمبدأ "التكتم" الذي فرضه كيري نفسه على سير العملية التفاوضية، في محاولة لطمأنة إسرائيل بعد اتفاق جنيف الموقت بشأن البرنامج النووي الإيراني من جهة، وممارسة الضغط المعلن على الجانب الفلسطيني من جهة أخرى. وهي أفكار تنطلق من مقايضة قبول حكومة نتنياهو بالمقاربة الأميركية للتعامل مع الملف الإيراني بتفهم إدارة أوباما للرؤية الإسرائيلية إلى النتائج المتوخاة من المفاوضات مع الفلسطينيين، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوصل إلى حل انتقالي لا يغيّر من الأمر الواقع شيئاً.

فقد حذر الرئيس أوباما، أمام المنتدى السنوي لمركز سابان للسياسة في الشرق الأوسط في واشنطن، من أنه "في إطار احتمال التوقيع على اتفاق سلام، يجب أن يوافق الفلسطينيون على رغبة إسرائيل في قيام فترة انتقالية، للتأكد من أن الضفة الغربية لا تشكل مشكلة أمنية مشابهة لتلك التي شكلها قطاع غزة بقيادة حماس". أما كيري، فقال إن "الجنرال (جون) آلان عمل بشكل وثيق مع القوات الإسرائيلية، لاختبار سيناريوهات والتوصل إلى حل يؤمن حاجات إسرائيل للسنوات المقبلة" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٣/١٢/٨).

غير أن أوباما حاول أيضاً أن يجد صيغة "وسطية" تجسر الخلاف ما بين الموقف الإسرائيلي والموقف الفلسطيني، وقال: "أعتقد أن من الممكن خلال الأشهر المقبلة التوصل لإطار عمل لا يعالج كل التفاصيل، ولكن يجعلنا نصل لنقطة يدرك فيها الجميع أن التحرك للأمام أفضل من الرجوع للخلف". وترك الباب مفتوحاً أمام إمكان التوصل إلى اتفاقية تستبعد قطاع غزة (موقع "أمّد" الإخباري، ٢٠١٣/١٢/٨).

وردّت منظمة التحرير الفلسطينية في اليوم التالي برفض قاطع لتصريحات أوباما بشأن الحل الانتقالي، وقالت في بيان أصدرته بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لانطلاقة الانتفاضة الأولى: "في هذه المناسبة يعيد الشعب الفلسطيني التأكيد على رفضه لأي صورة كانت من محاولات الانتقاص من حقه في دولة كاملة السيادة على مائها وترابها وحدودها وعاصمتها القدس" (موقع "أمّد" الإخباري، ٢٠١٣/١٢/٨).

وكشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية مزيداً من التفاصيل المتعلقة بالاقترح الأميركي بشأن الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية، وذكرت أنه يشمل استمرار وجود قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي على طول نهر الأردن لعدة أعوام مقبلة، وسيتم تخفيفها بالتدريج بمرور الوقت في ضوء الوضع الأمني في المنطقة، وسيستمر هذا الوضع أكثر من ثلاثة أو أربعة أعوام. وقالت الصحيفة إن المسؤول الإسرائيلي الذي كشف تفاصيل الاقتراح الأميركي، أكد أن "الولايات المتحدة تبنت الموقف الإسرائيلي بخصوص أهمية الترتيبات الأمنية كشرط أساسي لاستكمال المفاوضات"، وأضافت أن الاقتراح الأميركي يشمل أن يكون هناك دولة فلسطينية منزوعة السلاح، لكن يمكنها أن تعزز قدراتها "بقوة أمنية قوية لاحتياجات الأمن الداخلي والحرب ضد الإرهاب"، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة عرضت إشرافها على تنفيذ هذا الاقتراح بواسطة طائرات تجسس أميركية من دون طيار تقوم بالتصوير. ووفقاً للاقتراح، فإن المعابر على طول الحدود الأردنية ستكون تحت سيطرة مشتركة بين إسرائيل وفلسطين، مع إمكان وجود ممثلين أميركيين، كما ينص الاقتراح على إخلاء معظم مناطق الضفة الغربية، ماعداً منطقة غور الأردن، ولا يُسمح لإسرائيل بالتحرك بحرية داخل الأراضي الفلسطينية لمنع حدوث مطاردات.

وأشارت الصحيفة إلى وجود خلافات في الجانب الإسرائيلي بشأن هذا الاقتراح، وخصوصاً بين وزير "الدفاع" موشيه يعلون، ووزيرة "العدل" تسبي ليفني، إذ يتحفظ يعلون على بعض بنود الاقتراح الأميركي، ولا سيما إجلاء قوات جيش الاحتلال من معظم مناطق الضفة ماعدا غور الأردن، بينما تقول ليفني إن الاقتراح يلبي جزءاً كبيراً من متطلبات إسرائيل الأمنية (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٣/١٢/٨).

III - "العصا" الأميركية

وفي الوقت الذي تحولت "الجزرة" المتمثلة في خطة كيري الاقتصادية إلى وسيلة لابتزاز الجانب الفلسطيني عبر ربط تنفيذها بالتقدم في المسار السياسي، أي الموافقة على ما يُطرح داخل غرف المفاوضات، فقد تم تحويل موضوع الإفراج عن الأسرى القدامى أيضاً إلى وسيلة إضافية في سياسة "العصا" في مواجهة المفاوضات الفلسطينية، خلافاً لتصريحات فلسطينية سابقة أكدت أن إطلاق سراح الأسرى مرتبط بالتعهد الفلسطيني بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة طوال فترة المفاوضات. وقالت صحيفة "معاريف" العبرية إن كيري قرر إرجاء الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى مدة شهر، للضغط على الرئيس عباس من أجل ما وصفته "تليين مواقفه من عملية التفاوض مع إسرائيل". ونقلت الصحيفة عن مصادر فلسطينية قولها، إن مكتب الوزير كيري بلغ طاقم التفاوض الفلسطيني هذا القرار، بعد أن رفض الرئيس عباس قبول الخطة الأميركية بشأن الترتيبات الأمنية في غور الأردن، والتي عرضها كيري على الطرفين. وأضافت المصادر أن "كيري مصمم على بلورة بيان إسرائيلي - فلسطيني مشترك ينص على تحقيق تقدم في المفاوضات على أن يصدر الشهر المقبل" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٣/١٢/٩).

ورداً على ذلك، أكد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أنه "لن يكون هناك أي اتفاق سلام مع إسرائيل دون الإفراج عن الأسرى والقدس عاصمة للدولة وحل كافة قضايا الحل النهائي". وقال في تصريح صحافي: "لن نقبل تأجيل إطلاق سراح الأسرى كما أنه لن يكون هناك سلام بدون القدس". وقال وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع أيضاً، إن الرئيس عباس "يرفض أي محاولات أميركية - إسرائيلية لإرجاء الدفعة الثالثة من الأسرى الفلسطينيين". وهدد قراقع بأنه "في حال عدم التزام إسرائيل أو تنصلت من الاتفاق ستتحمل وحدها المسؤولية، وسينعكس ذلك على استمرار المفاوضات، وربما تتوقف إذا أوقفت الإفراج عن الدفعة الثالثة نهاية الشهر الجاري" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٣/١٢/٩).

IV - إسرائيل ترسم "الحل" على الأرض

في المقابل، تواصل حكومة نتنياهو سياسة فرض الوقائع على الأرض من خلال عمليات توسع استيطاني وتهويد غير مسبوق في القدس المحتلة والمناطق المصنفة "ج" التي تزيد مساحتها على ٦٠٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، بهدف تحويل "الحل الموقت" إلى السيناريو الوحيد القابل للتطبيق سواء باتفاق مع الفلسطينيين أو من دون اتفاق.

وقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠١٣/١١/١٢، في طرح عطاءات تخطيط وبناء لإقامة ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية في المستعمرات، بما في ذلك التخطيط لأعمال بناء في منطقة "إي - ١" الواقعة

شرقي القدس، والتي يعني البناء فيها قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. وذكرت صحيفة "هآرتس" أن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية طرحت عطاء لاستئجار خدمات هندسية للتخطيط لبناء ١٢٠٠ وحدة سكنية في جنوب منطقة "إي - ١" بتكلفة ٢,٥ مليون شيكل (نحو ٧١٠,٠٠٠ دولار)، ما أثار غضباً فلسطينياً، وانتقادات دولية واسعة، الأمر الذي دفع مكتب نتنياهو إلى الادعاء أن "رئيس الحكومة لم يكن يعلم بهذه الخطوة!" وأنه أمر وزير البناء والإسكان أوري أريئيل، من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، بوقف العطاء المتعلق بتخطيط البناء في "إي - ١" على الفور. لكن "هآرتس" أشارت إلى أن هذا العطاء هو جزء من موجة عطاءات تخطيط جديدة لبناء ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، تشمل بناء ١١٠٠ وحدة سكنية في مستعمرة "تكواع"، و ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المنطقة الاستيطانية "بنيامين" الواقعة قرب مدينة رام الله، و ١٢٥٠ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة "شيلو"، و ٢٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة "عيلي"، و ١٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة "فيرد يريحو"، و ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة "شفوت" (موقع "دنيا الوطن" الإخباري، ٢٠١٣/١١/١٢).

ومع أن العاصفة التي أثارها إعلان هذه العطاءات هدأت عقب "إعلان" تدخل نتنياهو لوقفها، إلا إن إسرائيل لم تتراجع عن هذا المخطط، وإنما مضت قدماً في تنفيذه بعيداً عن الأضواء. وكشف النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي، أن نتنياهو لم يوقف بناء ٢٠,٠٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وأن العطاءات ظلت مدرجة في موقع وزارة الإسكان الإسرائيلية، وتم التعامل معها للتنفيذ حتى تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨، أي نهاية الموعد المحدد لها، وأن العديد من رجال الأعمال والشركات اليهودية قدّموا عطاءاتهم لها عبر الحكومة، وبشكل رسمي، وأن كل ما أعلنه نتنياهو "كان مجرد ذر للرماد في العيون" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٣/١٢/١).

كما كشف مراسل القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، في ٢٠١٣/١٢/٦، أن وزارة المال طلبت من اللجنة المالية في الكنيست المصادقة على تحويل ٩٠ مليون شيكل إضافية لتمويل مشاريع البناء في المستعمرات (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٣/١٢/٧).

وفي ظل استمرار المفاوضات، ترافق ذلك كله مع تصعيد واسع النطاق في سياسة هدم المنازل والتهجير القسري، وخصوصاً مع ما أعلنه مخطط تهويد الجليل، من خلال خطط لاستيعاب ١٠٠ مستوطن يهودي، بالتزامن مع محاولات تنفيذ "مخطط برفر" الذي يهدف إلى نهب ما تبقى لدى بدو النقب من أراضٍ، بشأن مصادرة نحو ٨٠٠,٠٠٠ دونم (نصف الأراضي التي تبقت للبدو بعد المصادرات التي تمت عام النكبة) وتهجير ما بين ٤٠,٠٠٠ و ٧٥,٠٠٠ من قرية ترفض إسرائيل الاعتراف بها، وتحرمها من أبسط الحقوق ومقومات الحياة.

في المقابل، قال مركز معلومات الجدار والاستيطان إنه رصد خلال تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، ٩٩ اعتداءً جديداً نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، مع التركيز على مدينة القدس. إذ جرى هدم ١١ منزلاً ومنشأة في الضفة الغربية خلال هذا الشهر وحده، منها خمسة في البلدة القديمة وبيت حنينا بالقدس، وثلاثة في بلدة إزنا في محافظة الخليل، ومنزلان في خربة الطويل في محافظة نابلس. وبلغ عدد إخطارات الهدم للشهر ذاته ٢٨٧ إخطاراً في الضفة الغربية، منها ٢٠٠ إخطار في منطقة رأس خميس ورأس عطية ومخيم شعفاط بمحافظة القدس (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٣ / ١١ / ٣٠). ■